الفصل الثالث
أهمية النقود في النشاط الاقتصادي

التطور التاريخي للنقود:

على الرغم من تعدد أشكال وأنواع النقود تاريخياً، إلا أنه من المتفق عليه بأن الإنسان قد عرفها منذ آلاف من السنين.

وقد مرت النقود بمراحل خضعت خلالها للتطور التدريجي حسب طبيعة وظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة في كل مرحلة من مراحل التطور، وفي نفس الوقت كان للنقود دور مهم أيضاً في توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية الاجتماعية. سواء كان ذلك على مستوى الفرد في تسيير متطلباته المعاشية أو على مستوى المجتمع عموماً.

ومع أنه لا خلاف في أن الناس قد استعملوا النقود منذ فجر التاريخ، إلا أنه لا ريب في أن المجتمع البشري قد عرف في بادئ الأمر نظام المقايضة (أي مقايضة الأفراد للسلع والخدمات مباشرة فيما بينهم). فقد تفي المقايضة باحتياجات اقتصاد بدائي دون ما ضرورة إلى استعمال النقود، كما قد يستغنى اقتصاد تام موجه توجيهاً كاملاً عن استعمال النقود، وبالمثل لم يتداولها الناس في ظل إمبراطورية (الإنكا) قبل الفتح الأسباني لبيرر في القرن السادس عشر.

وفي جميع الحالات قام المجتمع على أساس تنظيم محكوم للعلائق الاجتماعية والاقتصادية لا أثر فيه للمجتمع المستقل ولا للإنتاج للسوق. ولكن ما أن يرتقي الاقتصاد الاجتماعي ويتطور حتى يتضح عجز للمقايضة عن الوفاء باحتياجاته وعندئذٍ ينتقل المجتمع، مدفوعاً بضغط الحاجة إلى استنباط وسيلة أفضل لتداول السلع والخدمات، إلى مرحلة استعمال النقود، أي إلى مرحلة اختيار سلعة معينة ذات قبول عام بين الأفراد في المبادلة بغيرها من السلع والخدمات للقيام بدور النقود، وهكذا جاء اختراع النقود وليد عملية غير واعية ونتيجة تطور غير موجه أملته ظروف التقدم الاقتصادي الذي يستحيل على المقايضة أن تواجه وحدها مقضياته بعدما تشعبت ميادين تقسيم العمل واتسع نطاق التبادل.

ونتيجة لارتباط النقود بالتطورات التاريخية لعلاقات الإنتاج والتوزيع فإن ذلك يساعد في فهم حقيقة تطور الظواهر الاقتصادية التي أملت الحاجة إلى ظهور الاقتصاد النقدي.

ويعتبر الاقتصاد المغلق القائم على أسلوب الاكتفاء الذاتي في إنتاج السلع والخدمات دون الحاجة إلى المبادلة من خلال العلاقات الاقتصادية بين الجماعات المختلفة تجسيد لفنون الإنتاج البدائية التي عجزت عن تلبية احتياجات الإنسان المستمرة والمتجددة والواسعة مما سهل إلى الانتقال التاريخي لمرحلة جديدة من الإنتاج الذي يعتمد على التخصص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات لتلبية المتطلبات الإنسانية من خلال توزيع العمال فيما بينهم لإنتاج سلعة معينة الأمر الذي دفع إلى تبادل السلع والخدمات بين الأفراد والجماعات بما يفيض عن حاجاتهم الذاتية أو المشتركة لغرض الحصول على سلع وخدمات أخرى ينتجها أفراد أو جماعات أخرى.

وقد عرف الإنسان التخصص وتقسيم العمل في المراحل الأولى للتطور الاقتصادي والذي يعتبر أحد الأسس الهامة التي قام عليها نظام المبادلة والمقايضة، حيث أن هذا التخصص ترك آثاره الإيجابية في زيادة حجم الإنتاج من خلال التركيز في استغلال أقصى الطاقات الإنتاجية لعناصر الإنتاج وفقاً لأساليبها الفنية السائدة. بالإضافة إلى الخبرة الكبيرة التي خلقها تقسيم العمل في مجال استغلال عناصر الإنتاج.

أن زيادة الكفاءة الإنتاجية نتيجة للخبرة الفنية، خلقت فائضاً في إنتاج السلع والخدمات بما يزيد عن حاجات الأفراد ضمن الجماعة الواحدة... وأصبحت هذه الجماعة غير قادرة في نفس الوقت على توفير جميع احتياجاتها ذاتياً، الأمر الذي دفع بتيار الفائض المنتج لدى كل جماعة للحصول على السلع أو الخدمات التي ليست لديها القدرة على إنتاجها أو توفرها بكميات محدودة لا تحقق لها إشباعاً كاملاً أو نتيجة لمجموعة من الظروف الجغرافية أو الطبيعية التي ساعدت على ندرة بعض الموارد لديها.

فعندما بدأت عملية التبادل على أساس تبادل السلع بعضها بالبعض الآخر بين الأفراد والجماعات حسب طبيعة التخصص الإنتاجي القائمة آنذاك.

وقد اتسمت هذه العملية التبادلية للسلع والخدمات بنظام المقايضة على شكل نشاط تبادلي للسلع والخدمات بشكل محدود، وأخذت في التوسع مع تعقد الحياة المعاشية وزيادة متطلباتها نتيجة لاعتبارات عديدة منها زيادة حجم السكان والاتجاه نحو زيادة التخصص وتقسيم الأعمال واستغلال المورد مما زاد في اعتماد الجماعات بعضها على البعض الآخر في توفير إشباع حاجتها... لكن هذه العملية لم تدم طويلاً وإلى ما لا نهاية حيث أن زيادة الاعتماد المتبادل بين الجماعات والتوسع في تباعدها الجغرافي الذي أضعف احتكاكها المباشر مع بعضها الذي كان سائداً، للتعرف على طبيعة الاحتياجات المطلوبة، حيث أصبحت العلاقات المباشرة في عملية المقايضة تواجه مصاعب كبيرة، وأصبح وجود السوق أمر تفرضه حركة التبادل السلعي الآخذة في التوسع والتباعد بين الأفراد والمجموعات مع زيادة التخصص وتقسيم العمال والاتجاه نحو ممارسة حرفة واحدة من قبل الفرد أو أفراد أسرته. حيث لابد من التقاء رغبات الأفراد في عرضهم لسلهم أو لطلبهم على سلع أخرى، وإيجاد حالة من التوافق بين هذه الرغبات في العرض والطلب إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار تعدد الأفراد الذين ينتجون سلعة واحدة تختلف في مواصفاتها وتتمتع بميزة نسبية عن السلع الأخرى حسب الخبرة الفنية لمنتجيها والمادة الأولية التي استخدمها فيها، حيث أعطت هذه الميزة الأفراد حرية اختيار البديل الأفضل من بين السلع المعروضة وتنعقد هذه الحالة كلما زاد عدد الأفراد الذين يرغبون في تبادل سلعهم مع بعضها.

يضاف إلى ذلك أنه نتيجة لصعوبات نقل السلع باستمرار من مكان لآخر لاعتبارات تتعلق بأحجامها وخزنها وتتباين فترات ومواعيد إنتاجها وبالأخص الزراعية منها، فإن ذلك دفع إلى ضرورة إيجاد سوق تتوفر فيه الخصائص المكانية والزمانية لتبادل السلع مما زاد في تعقيد عملية المقايضة. كما أن التباين الذي حصل في نوعية السلع المنتجة وخصائصها نتيجة لاختلاف الخبرات الفنية بين الأفراد المنتجين والجماعات المنتجة كان يزيد من تعقيد عملية التوافق بين السلع التي تتم المبادلة بعضها بالبعض الآخر. إلى جانب أن بعض السلع لا يمكن تقسيمها أو تجزئتها إلى وحدات عديدة لكي تتم

مبادلة سلعة أخرى أقل منها، وكذلك من الصعب إيجاد معايير ثابتة وواضحة في كيفية تقييم الخدمات.

أن كل ذلك يؤكد عجز نظام المقايضة ويلح على ضرورة إيجاد أداة مقبولة يمكن بواسطتها تقييم السلع والخدمات وتسهيل عملية انتقالها بين الأفراد والجماعات في أي زمان ومكان.

إن غياب مقياس عام أو وحدة قياسية تقاس على أساسها أقيام السلع موضوع المقايضة يستلزم تقدير عدد كبير من نسب المقايضة يتحدد بعدد السلع المتداولة في السوق. فمثلاً لو تداولت مائة سلعة في هذا السوق لاقتضى الأمر تقدير (٤٩٥٠) نسبة مقايضة.

ومن الممكن أن نحصل على هذه النتيجة باستخدام القاعدة المعروفة الآتية:

$$\text{عدد نسب المقايضة} = \frac{\text{عدد السلع المعروضة}\left(\text{عدد السلع المعروضة}-1\right)}{2}$$

وباستخدام الرموز، نطلق على عدد نسب المقايضة الحرف (ق) وعلى عدد السلع المعروضة بالحرف (ن)، وتكتب المعادلة على النحو التالي:

$$\text{ق} = \frac{\text{ن}\left(\text{ن}-1\right)}{2}$$

ولتأكيد ذلك فإنه عندما يكون عدد السلع المعروضة مائة سلعة، فيكون عدد نسب المقارنة اللازمة معرفتها لعقد صفقة مقايضة بين سلعتين =

$$\frac{(1-100)\ 100}{2} = \frac{99 \times 100}{2} = ٤٩٥٠ \text{ نسبة مئوية}$$

فإن تعدد السلع التي تتداول في السوق جعل الحاجة ماسة إلى الاتفاق على مقياس مقبول من جميع المتعاملين (مقياس تنسب إليه قيم السلع المختلفة)، فالاتفاق على هذا المقياس العام المقبول من جميع المتعاملين يسهل كثيراً من صعوبات المقايضة.

وبعد أن اتفق الناس على النقود كأداة لتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات فيما بينهم، فقد مرت بعد ذلك بمراحل طويلة استطاعت من خلالها أن تؤثر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأن تتأثر بها.

فقد استخدمت بعض المجتمعات سلعاً عادية كنقود مثل الذهب والفضة والنحاس، والسجائر (كما يحدث في معسكرات أسرى الحروب). واستخدمت مجتمعات أخرى أشياء ذات قيمة ذاتية ضئيلة مثل النقود الورقية ونقود الودائع، ومهما يكن من أمر فإن النقود الورقية مهما تعددت أشكالها، فإنها تخفض بشدة النفقات المرتبطة بعملية التبادل بكفاءة عالية، ولذلك فقد شاع استخدامها كل من المجتمعات باستثناء قليل من القبائل التي لا زالت تحيى حياة بدائية.

أن التبادل في الاقتصاديات غير النقدية يتم بنفقات بالغة الارتفاع، ففي الاقتصاد القائم على المقايضة ينفق الناس كثيراً من الوقت والجهد في البحث عن فرص التبادل التي تشبع ذات الوقت رغباتهم ورغبات شركائهم في عمليات التبادل، أي يبحثون عن فرص يتحقق فيها التوافق المزدوج للرغبات.

ومثل هذه الفرص نادرة نسبياً، كما أن نفقات تحقيقها ليست بالغة الارتفاع فقط ولكنها بالنسبة للأفراد الذين يرغبون في استهلاك أنواع كثيرة من السلع قد تكون نفقات مانعة بالإضافة إلى ارتفاع نفقات عمليات التبادل على السلع ذات الطلب الضعيف إذا يجب على الأفراد أن يجدوا في البحث عن آخرين يملكون ما يرغبونه من السلع ويطلبون في نفس الوقت ما في حيازتهم من سلع، فإذا فشلوا في ذلك ، فأنهم لابد أن يتبادلوا سلعهم مع سلع أخرى قد تكون مرغوبة لدى شركاتهم المحتملين في عمليات التبادل. ولا ريب أن هذه العملية الإضافية تحملهم نفقات إضافية في الجهد والوقت.

وعليه فإن قبول النقود من قبل الناس كوسيلة لانتقال السلع بين الأفراد أظهر بأن هذه العمليات الإضافية التي تتطلبها عملية المقايضة زائدة ولا داعي لها.

كما استطاعت النقود تخفيض نفقات التخزين بشكل كبير نتيجة تخفيض نفقات التبادل من خلال تخفيض نسبة المخزون السلعي وبالتالي تقليل نسبة التلف والعطب نتيجة الخزن والنقل، وهذا يعني أيضاً انخفاض رأس المال المتجمد في عمليات التخزين واستثماره في مجالات أخرى الأمر الذي يحقق في لانهاية مزيد من الإنتاج والأرباح. وهذه هي إحدى السمات الهامة في

الاقتصاد النقدي حيث ينخفض المخزون السلعي ارتباطاً بحجم الإنتاج والاستهلاك المتوقعة.

وعليه فإن تفكير العقل البشري في اختراع النقود يعتبر حدثاً هاماً وكبيراً في تحول الحياة الاقتصادية باتجاه جعلها أكثر فاعلية، ودفع فيها نحو التطور والتقدم، حتى يذهب البعض من الاقتصاديين إلى اعتبار هذا الحدث لا يقل عن اختراع الإنسان لحروف الكتابة، أو اكتشاف النار، بنفس القدرة والفاعلية. لتأثيرها الهام على معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل والإنتاج وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي للمجتمع وغير ذلك.

وظائف النقود:

ومن خلال عرضنا للأهمية التاريخية للنقود، أن نحدد أهم الوظائف الأساسية والثانوية لها وهي:

١ـ النقود كمقياس للقيمة أو وحدة للحساب:

وتعتبر هذه الوظيفة من أول الوظائف التي عربت عنها النقود كعملية محاسبية فقط.

كما سبق وأن ذكرنا بأن أهم عيوب نظام المقايضة عدم وجود مقياس مشترك للقيم. إذ يقتضي تقديم قيم السلع والخدمات بسهولة ودقة في التبادل أن يتخذ المجتمع ثمة مقياس مشترك للقيم أو وحدة متفق عليها لحساب القيم.

والنقود إذ تقوم بوظيفة المقياس المشترك للقيم فإنها تؤدي في قياس القيم الاقتصادية ما يؤديه (المتر) في قياس المسافات، أو ما يؤديه (الأمبير) في قياس شدة التيار الكهربائي، أو ما يؤديه (الكيلوغرام) في قياس الأوزان، أو ما يؤديه (المتر المكعب) في قياس الحجوم...الخ.

ورغم التعبير عن هذه الوظيفة بعدة مصطلحات فإن هذه المصطلحات تشير أساساً إلى المعنى نفسه، وهو وجود وحدة معيارية تقاس بها مختلف السلع والخدمات في التبادل.

وباستخدام النقود مقياساً للقيمة تنشأ الحاجة إلى استخدامها كوحدة لحساب فهي، إذا، أداة للتعبير العددي عن قيم الأشياء. وهذه الوحدة

الحسابية ضرورية عند تقدير الأرباح والخسائر في المنشآت الاقتصادية، وتقدير موارد واستخدامات الوحدات والقطاعات الاقتصادية المختلفة.... الخ.

صحيح أنه يمكن لهذه الوحدات والقطاعات أن تعبر عن عملياتها بسلعة ما، ولكن الأمر يكون أيسر باستخدام معيار نقدي دون ريب. وحينئذ يسهل فهم القوائم المالية والميزانيات الاقتصادية الخاصة والعامة ومن ثم الحكم على مستويات نشاطها الاقتصادي، كما يسهل إعداد الموازنة العامة ومن ثم الحكم على تطور دور الحكومة في حياة المجتمع، اقتصادياً واجتماعياً.

٢ـ النقود وسيط للتبادل :

وتعتبر هذه الوظيفة من أهم الوظائف الأساسية للنقود من خلال استخدامها كأداة وسيطة لتحقيق عمليات التبادل لمختلف السلع والخدمات، ولتعبر من خلال هذه الوظيفة عن إتمام العمليات التبادلية مباشرة دون تأجيلها، أي أن النقود تقوم بعملية الوفاء والسداد مباشرة دون تعليق الالتزامات مستقبلاً.

وهذه الوظيفة تعبر أيضاً عن كون النقود تتمتع بالقبول العام في استخدامها لتسوية هذه الالتزامات بين الأفراد سواء كان مبادلة أو دينا، كما أن تمتع النقود بهذه الوظيفة أدى إلى انقسام عمليات التبادل إلى قسمين:

أ. سلعة – نقود.

ب. نقود – سلعة.

أي أنه يمكن بواسطتها الحصول على السلع مباشرة عندما تقتضي الضرورة أو الحاجة في أي زمان أو مكان أو سوق لأنها تلقي قبول عام من قبل الجميع بدون أي تحفظات.

ومن هذا يعبر عنها بالقوة الشرائية التي تجسد مقدرتها على شراء السلع والخدمات.

وهذه الوظيفة الهامة للنقود (وسيطاً للتبادل) تمثل تطوراً في مراحل التعامل الاقتصاد بين الفرد بالسلع ولخدمات. إذ أنها جاءت في أعقاب التعامل بأسلوب (المقايضة) المعتمد على مبادلة سلعة بأخرى وبصورة مباشرة وفي ذات الوقت والمكان. فأصبح فيما بعد وباستخدام النقود إمكان استبدال السلعة

بالنقود كمرحلة أولى من التعامل. ثم استبدال النقود بسلعة أخرى في المرحلة التالية أي أصبح بالإمكان التنازل عن السلعة مقابل الحصول على ما يساوي قيمتها من نقود ثم الحصول على السلعة المرغوب فيها بما يساوي قيمتها من النقود أيضاً.

إن هذا الفصل أو التجزئة في عمليتي البيع والشراء زماناً ومكاناً كانت أداته (النقود) وسيطاً يتم بواسطته إجراء صفقات البيع والشراء لمختلف أنواع السلع والخدمات.

٣- النقود مخزن للقيم وأداة للادخار:

لا يرتبط حصول الأفراد أو الوحدات الاقتصادية على النقود القيام بإنفاقها مباشرة، فقد ينفقون جزءاً منها في الحال ويحتفظون بالجزء الآخر كادخار، يقومون من خلاله تحقيق طلبهم على السلع والخدمات في المستقبل أو لمجابهة احتياجاتهم الطارئة أي أنهم سيحتفظون بقوة شرائية لمقابلة طلبهم لاحقاً، وهذه القوة الشرائية هي النقود التي تقوم بعملية الاحتفاظ بالقيمة.

ويشترط لكي تؤدي النقود هذه الوظيفة على الوجه الأكمل أن تحتفظ بقيمتها النسبية لفترة طويلة، وهذا يعني الثبات النسبي بكل من العرض والطلب حتى يظل مستوى الأثمان ثابتاً. ولكن قيام الحرب العالمية الأولى وما تلاها من أحداث أدى إلى ارتفاع أثمان السلع والخدمات ارتفاعاً كبيراً مما ترتب عليه انخفاضاً بالقيمة في صورة أسهم وسندات بعض السلع المعمرة كالمنازل وغيرها.

ومن مزايا الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل أن يدر عائد لصاحبه في صورة ربح أو فائدة أو ريع، فضلاً عما تحققه من أرباح رأسمالية إذا ما ارتفعت الأسعار، ولكنها من ناحية أخرى قد تحقق له خسائر رأسمالية إذا انخفضت الأسعار.

ومع ذلك قد يفضل الفرد الاحتفاظ بالقيمة في صورة نقود لأنها تعتبر أصل كامل السيولة خاصة وأن هناك دوافع تقتضي الاحتفاظ بالقيمة في هذا الشكل منها دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة.

٤- النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة:

ولا تعدو وظيفة النقود هذه بأن تكون امتداداً لوظيفتها الأخرى وهي أنها مقياس القيم الحاضرة. فهي هنا تقيس المدفوعات التي يقع ميعاد استحقاقها في المستقبل. والمدفوعات الآجلة في عقود تتفاوت مددها وطبيعتها.

فمن هذه العقود والسندات التي تصدرها الهيئات العامة والهيئات الخاصة كالحكومات والشركات على التوالي. فالذي يشتري سنداً من المصارف التجارية قيمتها الاسمية (١٠٠) دينار وفائدته السنوية (٣٪) ومدته عشر سنوات، فإنه يدفع للمصرف التجاري مائة دينار عند شراء هذا السند ومقابل هذا يحصل على الوثيقة التي تخول له فيا لحق فيا لحصول على فائدته سنوية قدرتها ثلاثة دنانير في السنة الأولى ويتزايد مقدار هذه الفائدة في السنوات التسعة اللاحقة مع بقاء النسبة ثابتة وبعد عشر سنوات فإنه يستعيد قيمة الأصل أي المائة دينار بالإضافة إلى مقدار الفوائد المركبة التي حصل عليها خلال هذه الفترة.

فتحتوي إذن عملية شراء هذا السند التجاري على دفع آجل لحق مقوم بوحدات نقدية.

ولابد من الإضافة هنا، إلى أن هذه الوظيفة بجانب كونها امتداداً لوظيفة النقود كمقياس للقيم، إلا أنها ترتكز أساساً على صيغة القبول العام التي يجب أن تتمتع بها النقود. ليس فقط بالوقت الحاضر بل في المستقبل أيضاً.. أن قبول الأفراد التنازل عن نقودهم في الوقت الحاضر لتسلمها في المستقبل لابد أن يتضمن اعتقاداً من جانبهم أن القوة الشرائية للنقود أو قيمتها مقدرة بالسلع والخدمات سوف لا تنخفض بالمستقبل وخاصة في الوقت الذي يتسلمون فيه المبالغ التي أقرضوها فلو حدث وأن ساد الأفراد اعتقاد بأن القوة الشرائية لوحدة النقدية سوف تنخفض في المستقبل وخاصة في الوقت الذي يتسلمون فيه المبالغ التي أقرضوها فلو حدث وأن ساد الأفراد اعتقاد بأن القوة الشرائية للوحدة النقدية سوف تنخفض في المستقبل فلابد أنهم يحجمون عن إقراض نقودهم خوفاً من الخسارة الحقيقية التي قد تلحق بهم نتيجة لهذه العملية.

وقد جاءت هذه الوظيفة للنقود بعد أن توسع الإنتاج بسبب التخصص وتقسيم العمل وأصبح هذا الإنتاج للسوق الذي قاد معه إلى توسع المنشآت الإنتاجية. ولغرض تسهيل عمليات المبادلة الآنية ومنعاً لتكديس الإنتاج ولغرض استمرار العمليات الإنتاجية فلابد من عقد الاتفاقية أو إبرام العقود على أساس أن أقيامها تدفع بالأجل. حيث يتم تقييم السلع على أساس تحديد الأثمان لها على أن يتم السداد لاحقاً وأن المقياس الذي يتم من خلاله تحديد الأثمان هو النقود.

وفي مقابل قيام الشركات بالإنتاج لأجل، قامت المصارف بإقراض الشركات لتمويل المشروعات، فبذلك يسرت النقود التوسع في عمليات الائتمان، وكذلك استطاعت الحكومات أن تحول مشروعاتها عن طريق إصدار السندات، فتحصل بمقتضاها على الأموال اللازمة على أن يتم سداد القرض في آجال لاحقة. وهنا نجد أن النقود قد استعملت كوسيلة لمدفوعات الآجلة. ولكن يشترط أيضاً لكي تقوم النقود بهذه الوظيفة أن تظل محتفظة بقيمتها لفترة طويلة نسبياً، أي لابد من توافر الثقة بين المدين والدائن، وأن وحدة النقود لن تتغير قيمتها في وقت السداد، عنها في وقت إبرام العقود.

ومن خلال جميع ما ذكرناه عن وظائف النقود فيمكن تعريف النقود (أنها الشيء الذي يلاقي قبولاً عاماً في التداول ويستخدم كوسيط في تبادل السلع والخدمات وقياساً للقيم ومخزناً لها وللادخار وكذلك وسيلة للمدفوعات الآجلة).

أنواع النقود :

يمكن تحديد أنواع النقود من خلال المراحل التاريخية التي تطورت من خلالها... حيث جاءت في كل مرحلة لتعبر عن طبيعة ونوع المبادلات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات... وعلى هذا الأساس تقسم النقود إلى الأنواع التالية:

١- النقود السلعية :

أن اتساع عمليات التبادل السلعي بين الأفراد والجماعات وتعقد هذه العملية. دفع بالجماعات الإنسانية إلى التفكير باختيار سلعة معيارية يستطيعون من خلالها تقويم السلع الأخرى.

وقد تحددت هذه السلعة المعيارية حسب طبيعة المجتمعات والنمط الإنتاجي السائد فيها... في المجتمعات لزراعية اعتمدت كمية من القمح أو الشعير كوحدة معيارية يتبادل الناس على أساسها سلعهم، وفي المجتمعات الرعوية كانت هذه الوحدات هي رأس الغنم، كما أن تباعد المجتمعات عن بعضها جعلها تعتمد وحدات متباينة وغير متجانسة لتعبر عن طبيعة الحياة الاجتماعية السائدة آنذاك.

وعليه نجد هذه السلعة التي وقع اختيار الجماعات عليها للقيام بوظيفة النقود، لابد أنها كانت تختلف من بيئة إلى أخرى تبعاً لعوامل تميز البيئات المختلفة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية كإمكانية الحصول على السلع بكميات كافية، ودرجة تمثلها للثروات المعرفة في ظل ذلك الحين، كما أن اختيار مثل هذه السلع لابد أني كون قد خضع لاعتبارات تتصل بمستوى التفكير السائد وأذواق الجمهور وعاداته وطبيعة الشعائر الدينية.

فالتاريخ النقدي يذكر مثلاُ أن الإغريق استخدموا الماشية للنقود بينما استخدم الهنود الحمر التبغ، والصينيون السكاكين والمصريون القمح.

وفي الجزيرة العربية اعتمدت الإبل لهذا الغرض وفي الحبشية الملح وفي الهند الصوف، وحتى إلى عهد قريب بعد تدهور اقتصاديات بعض البلدان التي خاضت الحرب العالمية الثانية خصوصاً ألمانيا وعج النظام النقدي فيها كقوة شرائية في الحصول على السلع والخدمات، فقد اعتدت مثلاً السجائر كنقود في بعض عمليات التبادل السلعي.

وبعد اكتشاف المعادن فقد استخدم الإنسان النحاس كوحدة نقدية ثم الفضة والذهب والحديد والزنك والقصدير، وقد سهلت هذه النقود عمليات التبادل إلى حد كبير للأسباب التالية:

١. مقاومتها للاهتلاك ويمكن الاحتفاظ بها فترة طويلة.
٢. قابليتها للتجزئة.
٣. إمكانية تجانس وحداتها.
٤. إمكانية حملها ونقلها.

٥. تميزها بالندرة خصوصاً الذهب لمحدودية إنتاجه وبالتالي فإن ذلك لا يؤثر على قيمة الوحدة النقدية كثيراً.

ومما هو جدير بالذكر أن إقرار استعمال هذه المعادن كوحدات نقدية قد زاد من قيمتها من خلال خلق نوع جديد من الطلب (وهو الطلب النقدي) المتمثل برغبة الأفراد في الحصول على هذه الوحدات النقدية المصنوعة من المعادن وبالأخص الذهب، حيث كان الطلب عليه قبل ذلك لأغراض صناعية أو لأغراض الزينة. وعليه فإن الطلب على الذهب أصبح طلب مركب يتضمن كلا النوعين مما زاد في القوة الشرائية للذهب كوحدة نقدية.

وهناك بعضا الآراء التي ترى بأن إقرار المعادن النفيسة كوحدة نقدية تلقي قبولاً عاماً في التبادل أدى إلى شيوع استعمالها من قبل الأفراد لأغراض الزينة والتحلي المظهري للتفاخر بقيمة الأشياء التي يتزينون بها، وكذلك ارتفاع قيمة المواد المصنوعة منها أو الداخلة في صناعتها.

ومن الأحداث النقدية التاريخية هو قياس السلطات بسك النقود لتأكيد أوزانها ونقاوتها لتلافي إمكانية التلاعب في درجة النقاوة التي يتكون منها المعدن النفيس وكذلك وضع حد للتلاعب في درجة النقاوة التي يتكون منها المعدن النفيس وكذلك وضع حد للتلاعب بالموازين، حيث قامت السلطات بتجزئتها إلى وحدات متجانسة ومتماثلة، ويعني سك النقود أي دمغها بختم خاص يعطي كلا الوجهين ويشير إلى المعلومات التي تؤكد وزن ونقاوة المعدن.

وما يذكر أن حوض البحر الأبيض المتوسط كان مهد سك النقود، وأن استمر تداول المعادن النفيسة بالوزن جاريا بين الناس عبر شتى العصور التاريخية القديمة. فقد سكت الفضة في جزيرة (بحر إيجة) نحو منتصف القرن الثامن قبل الميلاد، وسك الالكتروني (وهو مزيج من الذهب الفضة) في (ليديا) في القرن السابع قبل الميلاد.

ومما هو جدير بالذكر أن النقود السلعية من ناحية قيمتها التجارية كسلعة مجردة قائمة بذاتها لا تقل عن قيمتها كنقد أي افتراضاً لو استبعدنا

دور النقود في التبادل فإن للسلعة التجارية قدرة على استبدال نفسها بسلع أخرى أي أنها تعبر عن قيمتها بنفسها.

ولكي تعتبر المسكوكات النقدية نقود سلعية فلابد من أن تكون قيمتها الاستعمالية النقدية متساوية مع قيمتها الاستعمالية غير النقدية.

كما أن تمتع النقود السلعية بالقوة الشرائية في التبادل وثقة حائزها بها في مبادلتها بالسلع والخدمات، أدى ذلك إلى خلق تفضيل عام لها بالمقارنة بالأنواع الأخرى من النقود.

وقد ظل التعامل بالمسكوكات النقدية السلعية حتى الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م. على الرغم من منافسة النقود الورقية لها منذ ظهور الأخيرة في منتصف القرن السابع عشر ... وقد استخدمت الدول المتحاربة وغيرها من المسكوكات النقدية السلعية في عمليات التبادل لغرض الحصول على المعدات الحربية من الدول الأخرى أو كاحتياطي للنظام النقدي لديها.

٢- النقود الورقية :

مع توسع العمليات التجارية وازدياد حجم معاملات التبادل السلعي وتراكم الثروات لدى التجار نتيجة لذلك، فقد لجأ هؤلاء إلى ايداع أموالهم لدى الصاغة للاحتفاظ بها في خزائنهم خشية السرقة أو التلف مقابل حصول هؤلاء المودعون على أوراق (شيكات) تدل على قيمة الوديعة يزودهم بها الصاغة، وبناء على ذلك تتم عملية السحب والإيداع عند الضرورة. وبسبب تعقد العمليات التجارية وتباعدها المكاني واتساع نطاقها ولتسهيل إتمام هذه العمليات فقد لجأ الأفراد الحاملون على هذه الشيكات إلى تظهيرها للغير ليكون حاملها الأخير هو صاحبها الشرعي. وقد لاقى ذلك قبولاً عاماً لدى الأفراد وبالنظر لتعدد اختلاف القيم النقدية لهذه الشيكات فقد قدم الصاغة على خطوة هامة في تاريخ النقود، وهو إصدار شيكات بفئات صغيرة لتبسيط عمليات التجار وإتاحة الفرصة لعقد صفقات تجارية ذات أحجام مختلفة وبما يعادل هذه الفئات الصغيرة، مما سهل الحياة الاقتصادية إلى حد كبير وبالأخص لدى الأفراد المستهلكين أو التجار الصغار.

ومنذ تلك الفترة ظهرت النقود الورقية التي أطلق عليها فيما بعد (البنكوت) عندما تولت المصارف إصدار هذه الأوراق. وهي تمثل دينا على المصرف يدفع عند كل طلب.

ومع اتساع نطاق تلك العمليات تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق قابلة للتحويل حيث كان يمثلها غطاء كامل بمقدار قيمتها من الذهب، لأنها تصدر أساساً لكي تعبر عن وجود رصيد ذهبي مقابلها والذي تم إيداعه من قبل التجار أو أصحاب الأوراق المتداولة يمثل (١٠٠٪)، كما أن كفالة الحرية التامة في تحويل هذه الأوراق المتداولة إلى ذهب وبالعكس جعل قيمة هذه الصكوك تعادل قيمة الذهب الذي تمثله.

وقد تطور هذا النوع من النقود الورقية عندما كسب ثقة الجمهور في الجهة التي أصدرته ولملائمته في التداول، وعليه وجدت السلطات النقدية أو الجهات التي تصدره أنها في غير حاجة إلى الاحتفاظ بغطاء ذهبي يعادل (١٠٠٪) من قيمته ومن ثم أخذت هذه النسبة تقل، ولو أن شرط صرف هذه الأوراق بالذهب ظل قائماً، وهنا أصبحت قيمة (البنكنوت) المصدر أكبر من قيمة الذهب الموجود في الغطاء والتي تصل إلى أل أو أكثر من (٥٠٪).

ومع تطور الظروف وتحت ضغط الأحداث التي جعلت كميات الذهب غير كافية لسد حاجة الغطاء، فقد أوقفت السلطات النقدية الصرف بالذهب وأن كان قد استمر مكوناً لجزء من غطاء أوراق النقد المصدرة. وبإيقاف شرط تحويل الأوراق المصدرة إلى ذهب أصبحت النقود الورقية إلزامية.

وعليه فإن النقود الإلزامية هي تلك النقود الورقية القابلة للصرف بالذهب وتستند قيمتها إلى قوة الأبرا العام التي يضفيها القانون.

وطالما تتوافر ثقة الأفراد فيها وتستمر تحظ بقبول عام في التبادل، كما طالما تحرص السلطات النقدية ضد الإفراط في إصدار كميات منها... فإن فقدانها للصفقة السلعية أو القيمة الذاتية لا يضعف مكانتها.

وهذا الحال دفع بالدولة إلى أن تضطلع بدورها في التدخل في تنظيم عملية الإصدار للنقود الورقية ونشأت بموجب ذلك المصارف المركزية التي أخذت على عاتقها مهمة الإصدار النقدي كجهة وحدية ومحتكرة لعملية الإصدار النقدي الورقي الإلزامي الذي تتعامل به حالياً. وصفة الإلزام في النقود الورقية

على مستوى التعامل بها نابع من قوة القانون إذ لا يحق للأفراد أو الهيئات التي بحوزتها هذه النقود المطالبة بتحويلها إلى ما يعادلها أو ما يساوي قيمتها من المعدن المغطاة به (كالذهب في حينه).

وعليه يبدو أن أساس ظهور النقود الورقية الخاصة، يرتبط بالتخلي التدريجي عن التعامل بالنقود المعدنية (كمرحلة متأخرة من مراحل التطور في التعامل النقدي بالنقود السلعية) وهذا التعامل (حديث نسبياً) بالنقود الورقية ارتبط بتطور الحياة الاقتصادية وتطور الفن المصرفي الذي بدأه الصيارفة وكبار التجار في البلدان الأوربية وخاصة في مدن إيطاليا وبريطانيا في حينه. إذ ساعد نشاطهم المصرفي على التعامل بالنوع الثاني من النقود والمعروف بنقود الودائع أو النقود المصرفية.

ومن ذلك يتضح لنا أن النقود الورقية تشتمل على أنواع الثلاثة التالية:

أ. نقود ورقية نائبة:

وهي عبارة عن شهادات أو شيكات ورقية تعال قيمتها قيمة النقود أو الذهب أو السبائك المودعة في المصرف وتتم من خلالها عملية تداول هذه الودائع دون الحاجة إلى انتقالها من الخزانة.

ب. نقود ورقية وثيقة:

وهي الأوراق المصرفية أو ما يسمى (البنكنوت) التي تحمل تعهداً بالدفع عند الطلب يصدرها مصرف مركزي واحد. وتتوقف قوتها على رصيدها الذهبي وثقة الجمهور بها ورقابة الدولة عليها.

ج. نقود إلزامية ورقية:

وهي النقود التي يقابلها رصيد معدني وتكون لها صفة إلزام الجمهور بقبولها من خلال سلطة الدولة بدعمها.

٣- النقود المصرفية (نقود الودائع الجارية) :

يقوم الأفراد أو المؤسسات بإيداع أموالهم لدى المصارف التجارية على شكل ودائع نقدية قابلة للسحب عند الطلب دون سابق إشعار المصرف برغبة الساحب في سحبها، وتسمى هذه الودائع بالودائع الجارية وليس هناك ثمة فارق- من حيث الأصل – بين الودائع الجارية لدى المصارف وأوراق (البنكنوت)، حيث لم تكن ورقة (البنكنوت) سوى مجرد صورة أخرى من

صور الالتزام المصرفي بدفع مبلغ معين من النقود عند الطلب. ومع ذلك فكثيراً ما يحجب الاختلاف في الشكل بين الودائع الجارية والبنكونوت معالم التماثل في جوهريهما بما ترتب على ذلك من إخفاق المشرع في الإلمام بفكرة واضحة عن الطبيعة النقدية لودائع المصارف. فأخضعت الدولة إصدار البنكنوت منذ بداية لتنظيم قانوني دقيق، وتركت المصارف التجارية الخاصة حرة في إنشاء الودائع الجارية على دفاترها للأفراد والمشروعات، ولا تستهدف من وراء ذلك سوى تحقيق أقصى ما يمكن من الربح.

ولقد شهد القرن التاسع عشر ازدياد الودائع الجارية لتسوية الديون في كثير من البلدان حتى بات هذا النوع من النقود أهم وسائط الدفع في النظم المصرفية المتقدمة. وأصبح الشيك أهم أدوات الائتمان في العصر الحديث والوسيلة الأولى للوفاء بالمدفوعات النقدية الكبيرة في معظم البلدان. ولم يتسنى للودائع الجارية أن تحتل هذه الأهمية العالمية كوسيلة للمبادلة لولا ما وجده الأفراد في التعامل بها من ملائمة ويسر.

فودائع المصارف من ناحية أقل أنواع النقود تعرضا للسرقة والضياع، ذلك لأن الشيك مستحق الأداء لأمر شخص معين والمصرف مسئول عن الوفاء لذلك الشخص دون غيره أو لأمره، وهي من ناحية أخرى أسهل أنواع النقود في النقل؛ بما يقتضي الوفاء بأي مبلغ بالغاً ما بلغ مقداره، والى أقل ما مطلوب سداده سوى كتابة عدة سطور، (التاريخ، اسم المستفيد، ومقدار المبلغ بالأرقام والحروف، والإمضاء) دون أن تتكبد الأفراد المتعاملة به مشقة نقل النقود أو عدها أو تدبير فئات ملائمة منها.

ومع ذلك فقد ترك المشرع الناس أحراراً في قبول الوفاء بهذه الطريقة، ومع ذلك فإن هذه الصفة الاختيارية لنقود الودائع لم تمنع اتساع نطاق التداول بالشيكات ودون أن يصبح هذا النوع من النقود أهم أنواع النقود المتداولة في كثير من البلدان سواء كان ذلك من ناحية الكم أو من ناحية تواتر الاستعمال في تسوية المدفوعات، فقد هيأت سهولة التعامل بالشيكات، من ناحية والحماية القانونية التي يحيط بها المشرع الشيك من ناحية أخرى، لنقود الودائع ما تتمتع به اليوم من قبول عام والوفاء بالالتزامات.